ويفسد ايضا القبول الى آخر المجلس فلا يبطل بالتاخير اليه وان طال لان
المجلس جامع للمتفرقات كما مر في كتاب الطهارة فاذا عدت الاعمال المتعددة
المجلس جامعة للمتفرقات كما مر في كتاب الطهارة فاذا عدت الاعمال المتعددة
بسبب واحد قلائل بعضها بعضا سائغة واحدة اولى دفعا للعسر وتحقيقا
للبس وانما لم يكن الخلع والعتق على مال كذلك بل توقف الايجاب فيهما
على ما وراء المجلس لما انهما اشتملا على التعليق من جانب الزوج والمولى فكان
ذلك بانشائهما من الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالخطاب بعني
اذا كتب اليه وقد بعتك عبدي فلانا بكذا او قال لرسوله بعت عبدي فلانا
فلان الغائب بكذا فاذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه او
اخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة
اشتريته به او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالخطاب الحاضر
والرسول معبر وسفير ونقله كنقل المرسل فان الرسول عم كما يبلغ
تارة بالخطاب واخرى بالكتاب ويبطل الايجاب قبل البلوغ بالرجوع
اعني رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو منتف
ههنا لان الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول اعترض بان المرجوع عنه
ليس بالملك بل حق التملك ايضا حق وفيه ابطاله ورد بان الايجاب اذا
لم يفد ملكا للحال لم يكن منزلا منزلة الملك البائع فحق التملك للحال لا
يعارض حقيقة الملك للبائع لكونها اقوى منه ولا ينتقض بما اذا دفع
الزكوة قبل الحول الى الساعي لان المزكي لا يقدر على الاسترداد لتعلق
حق الفقير بالمدفوع لان حقيقة الملك ثابت للمزكي فحول حق الفقير
لا تنفي ما هو اقوى منه ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول بقيام
بعض الموجب والقابل عن مجلسه لان القيام دليل الرجوع و
الدلالة قول على الصريح واعترض بانها انما تقوم عليه اذا لم يوجد
صريح يعارضها وههنا قد قال بعد القيام قبلت وهذا صريح
ولم تقض مرة بان الصريح الموجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها
لزوم اي البيع بهما اي بالايجاب والقبول بلا خيار لاحدهما في المجلس
وقال الشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله عم المتبايعان بالخيار
ما لم يتفرقا وبيانه في الفتح ابطال صوح الاصل فلا يجوز اقول

Copyright © King Saud University

اقول يرد على ظاهره انه اذا اريد بعض الاخير حق التملك تسلم لكنه لا يفيد المدعى
واذا اريد حقيقة الملك فممنوع بل هو اول المسئلة ويكفي دفعه بان حق التملك
ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده لم يكن للقبول فائدة فائدته
بل انما هو وجوده وعدمه سواء مع كونه ركنا فالاحسن ان يقال ولنا ان الايجاب
والقبول يفيدان حقيقة الملك لما قالائمة ثنا بانهما الذين اسسوا الاصل
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل والتملك
في المجلس بوجود التجارة المتاخرة عنهما التراضي والبيع تجارة فدل بالطلاقه
على نفي الخيار وضعه وقوع الملك للتاجر والقول بالخيار تقييد وهو فسخ
لا يجوز والجواب عن الحديث انه محمول على خيار القبول اي يقبل على المجلس
العقد في المجلس وفائدته دفع توهم ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون له
رجوع لاخيار الفسخ بعد الايجاب والقبول وفي الحديث اشارة اليه لان الاصول
انك عالم لم يوجد بينهما الايجاب والقبول وحال وجدا فيهما وانقضيا
وحال وجد بينهما احدهما والآخر موقر واطلاق اسم المتبايعين عليهما
في الاولى مجاز بالمشارفة ما يزول وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة
حقيقة لما تقرر في موضعه لان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء ازاوله
الماضي واوائل المستقبل وهو حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس و
الآخر متوقف فيه لانا قبلها ولا ما بعدها ويحتملها فيحمل عليهما لئلا يلزم ابطال
حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث محمول على تفرق الاقوال بان يقول احدهما
بعت ويقول الآخر اشتريت او بالعكس حتى لا يبقى الخيار بعده فان قبل
التفرق بكل هذا الاجتماع وهو لا يتصور ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم
الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة مقررة في الفتاح والكشاف انهم يقولون
ضيق فم الركية اي وسع كم الثوب والمراد في الاول جعل فم الركية ضيقا
ابتداء وفي الثاني مثل كم الثوب واسعا ابتداء فلا تشكل وكفى في صحة البيع
الاشارة في اعراض اعم من البيع والثمن عينية اعتيادية من بيع درهم
ودينار وحنطة ونحوها بمثلها فان الاشارة فيه لا تخلو لا يدل ساداتها
قد لا يعمل الربح كما في الخف الاشارة لكونها البيع طرق التفرق
فلا تحتاج الى بيانه القدر والوصف فحملا فان لم يوقت قدر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)